

صدّات الدينار الجزائري تقوّض القدرة الشرائية

نضوب احتياطات النقد الأجنبي جراء الأزمة النفطية

دفعت الأزمات المزوجة الدينار الجزائري إلى الانخفاض، حيث تسبب نضوب احتياطات النقد الأجنبي بفعل تراجع صادرات المحروقات وتدايعات كورونا في انهيار قيمة العملة وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية مما قوّض القدرة الشرائية في وقت تطلب فيه أوساط اقتصادية ونقائية بإلغاء بعض الرسوم عن المنتجات واسعة الاستهلاك لدفع تسعيرها نحو مستوياتها السابقة.

الجزائر - تواجه العملة الجزائرية المحلية "الدينار" صدمات غير مسبوقه في ظل التراجع الحاد، رافقها ارتفاع كبير في أسعار عديد المواد الاستهلاكية هدد بشكل جدي القدرة الشرائية للمواطنين. ويتوقع قانون الموازنة العام الجزائري لسنة 2021 متوسط سعر صرف بـ142 ديناراً لكل دولار واحد، و149 ديناراً في عام 2022.

ووفقاً لفرصيات الموازنة تتوقع السلطات انخفاضاً بواقع خمسة في المئة من قيمة العملة المحلية الدينار كل سنة، خلال الأعوام الثلاثة المقبلة مقارنة بالعملة الأجنبية. وحسب بيانات بنك الجزائر المركزي، بلغ سعر صرف الدينار خلال فبراير 2021 مستوى 132 مقابل الدولار و161 مقابل اليورو.

وبلغ متوسط صرف الدينار الجزائري وفق قانون الموازنة العامة للسنتين 2020 و2019، مستوى 123 و118 توالياً.

وإضافة إلى تراجع الدينار في قانون الموازنة، توقعت الوثيقة عجزاً غير مسبوق في تاريخ الجزائر فاق 22 مليار دولار. ويقول مراقبون إن تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، سببه نضوب إيرادات البلاد من النقد الأجنبي جراء الأزمة النفطية المستمرة منذ 2014. ويعاني اقتصاد الجزائر تبعية مفرطة لعائدات المحروقات من النفط والغاز التي تمثل نحو 93 في المئة من مداخل البلاد من النقد الأجنبي وفق بيانات رسمية.

في بداية الأزمة النفطية منتصف 2014، كان سعر صرف العملة المحلية الجزائرية يساوي 83 ديناراً لكل دولار واحد. وستوياتها السابقة.

انحسار تحويلات المغتربين الأردنيين في 2020

عمان - قال البنك المركزي الأردني الإثنين إن تحويلات المغتربين الأردنيين تراجعت بنسبة 9.1 في المئة العام الماضي إلى 2.3 مليار دينار (3.24 مليار دولار). وتأثرت تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج سلباً من جراء تداعيات هبوط أسعار النفط على اقتصادات الخليج، فضلاً عن تبعات جائحة فيروس كورونا. ويأتي هذا الانحسار في تحويلات المغتربين، جراء تعليق أنشطة العمل، وموجة التسريحات وصرف أنصاف الأجور بسبب التراجع في الأنشطة الاقتصادية ما سعد المخاوف من أن تتحول تلك الكتلة الشحيحة إلى عبء إضافي يقلل كاهل الدولة.

وبدأت تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج تتأثر سلباً منذ بدأت تداعيات هبوط أسعار النفط تضغط على اقتصادات الخليج، فضلاً عن تأثيرات جائحة فيروس كورونا منذ مارس الماضي. وتعتبر حوالات العاملين في الخارج، أحد المصادر المهمة التي يتغذى عليها

وفي وقت سابق، قدر وزير العمل الأردني معن قسامين، عدد العاطلين عن العمل بحوالي 400 ألف شخص، يقابلهم نحو مليون شخص من العمالة الوافدة موزعين في مختلف القطاعات ومنهم من يعمل بصفة غير شرعية.



ضغوط غير مسبوقه

الاحتياطي من العملة الأجنبية في الأردن، إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر والدخل السياحي والإيداعات بالدولار، علاوة على إيرادات الصادرات. ويتوقع مراقبون عودة أعداد كبيرة من الأردنيين العاملين في الخارج، وارتفاع نسب البطالة التي بلغت 22.7 في المئة نهاية 2020، من 19 في المئة نهاية عام 2019.

3.24 مليار دولار قيمة انخفاض تحويلات المغتربين الأردنيين خلال العام 2020

وتبعاً لتداعيات الوباء تهاوى الدخل السياحي في الأردن بنسبة 70 في المئة في الأشهر الثمانية الأولى من العام الماضي ليصل إلى 839 مليون دينار (1.18 مليار دولار) مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي بحسب البنك المركزي. وفي يونيو 2019 اصطدمت الحكومة الأردنية بضغوط عودة الآلاف من المغتربين، ولاسيما أولئك الذين تقطعت بهم السبل بعد أن استوفوا فترة إقامتهم في دول الإغتراب وانتهت عقود عملهم وهناك من تم فصله من قبل الشركات المشغلة جراء الأزمة الصحية العالمية. ويشكل تقلص التحويلات صداعاً داخل الأوساط الاقتصادية والشعبية حيث يتخوف خبراء ومحللون من أن يتحول المغتربون من كتلة نشيطة ترشد الاقتصاد إلى عبء إضافي يقلل كاهل الدولة.

ولطالما شكل المغتربون الذين يقدر عددهم بنحو مليوني شخص، رافداً أساسياً لخزينة الدولة عبر التحويلات الشهرية ولاسيما من العملة الصعبة، بيد أنه مع تفشي جائحة فيروس كورونا وما خلفه من تداعيات اقتصادية على الجهات المشغلة في دول الإغتراب، وخاصة الخليجية منها، وجد العديد من الأردنيين أنفسهم مجبرين على العودة إلى وطنهم.



أيادي إيران الخفية تتجاوز الحدود

إيران تشحن كميات نفط قياسية إلى الصين سرا

عودة الإمدادات الإيرانية

تقل الطلب على الشحنات الفورية

وعادة ما تغلق الناقلات التي تحمل النفط الإيراني أجهزة تحديد مواقعها عند التحميل لتجنب رصدها ثم يصبح من الممكن متابعتها مرة أخرى عن طريق الأقمار الصناعية قرب موانئ في سلطنة عمان والإمارات والعراق. وقالت لي إن بعض الناقلات تنقل جانباً من شحناتها إلى سفن أخرى قرب سنغافورة وماليزيا قبل أن تبحر إلى الصين. ولم تتمكن رويترز من التعرف على المشترين النهائيين لهذه الشحنات.

850 ألف برميل قيمة الشحنات الإيرانية غير المباشرة التي وصلت الصين في فبراير

ودون التعليق مباشرة على الصفقات النفطية، قال مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية "إيران دولة صديقة للصين وبين البلدين اتصالات عادية وتعاون، والتعاون بين الصين وإيران في إطار القوانين الدولية صائب ومشروع ويستحق الاحترام والحماية".

وامتنعت شركة النفط الوطنية الإيرانية عن التعليق. وقال مسؤول بوزارة النفط "عندما تُرفع العقوبات الأميركية الطائلة ستمكن إيران من بيع نفطها لأي بلد وأؤكد لكم أنه سيتم توقيع تعاقبات كثيرة".

وقالت شركة بترولوجيستكس لتتبع الناقلات في جنيف إن حجم شحنات النفط الإيراني في يناير تجاوزت 600 ألف برميل في اليوم للمرة الأولى منذ مايو 2019، وذلك في مؤشر على أن نهاية ولاية ترامب ربما تغير سلوك المشترين.

وأظهرت بيانات من ريفينيتيف من الجمارك الصينية أن الشحنات غير المباشرة التي وصلت في فبراير، بما فيها الشحنات التي تنتظر تفريغها في موانئ صينية، بلغت قرابة 850 ألف برميل في اليوم، متجاوزة المستوى القياسي اليوم المسجل في أبريل 2019 وهو 790 ألف برميل في اليوم.

وأظهرت بيانات الجمارك الصينية الأحد أن واردات النفط الخام ارتفعت بمعدل سنوي أربعة في المئة في أول شهرين من العام الجاري. وستنشر هيئة الجمارك الصينية تفاصيل واردات من كل دولة هذا الشهر. وقال متعامل صيني مستقل مطلع على بعض الصفقات "الخام الإيراني بدأ يدخل شاندونغ من أواخر 2019... بدءاً ببعض شركات التكرير التي لا تملك سيولة نقدية وكانت تكرر النفط أولاً قبل دفع ثمن الشحنة". وأوضح المتعامل أن أغلب هذه الصفقات جرت تسويتها بالعملة الصينية أو اليورو للالتفاف على العقوبات الأميركية.

تؤكد بيانات وتقارير أن إيران شحنت كميات نفط قياسية إلى الصين سرا فيما تحاول جس نبض مشترين آسيويين، حيث تقول مصادر إن طهران عمدت إلى غلق أجهزة تحديد مواقعها عند تحميل ناقلات نفطها لتجنب رصدها، ما مكنتها من تصدير كميات كبيرة إلى الصين والهند.

طهران - عكست تحركات إيران في سوق النفط عبر تصدير الخام سرا إلى الصين والهند متغيرات جديدة حيث من المحتمل أن تؤدي عودة الإمدادات الإيرانية إلى الهند، ثالث أكبر دول العالم لاستيراد الخام، إلى تقليل الطلب على الشحنات الفورية التي ازدادت في الآونة الأخيرة.

وقال مسؤول آخر بشركة تكرير في شرق آسيا "في الآونة الأخيرة تواصلت معنا شركة النفط الوطنية الإيرانية لتسألنا عن الطلب. يبدو أن إيران تتأهب للعودة إلى السوق".

وقال مصدر آخر بقطاع التكرير إن المحادثات في مرحلة "أولية للغاية" وأن المؤسسة الإيرانية تريد معرفة ما إذا كانت الشركة ستستأنف شراء النفط الإيراني.

وعلى النقيض من الهند، لم تتوقف الصين بالكامل عن استيراد النفط من إيران.

فقد أفادت خدمة أويل ريسيرش من ريفينيتيف أن إيران شحنت حوالي 17.8 مليون طن (306 آلاف برميل يوميا) من الخام إلى الصين خلال الأربعة عشر شهراً الماضية وأن الشحنات بلغت مستويات قياسية في يناير وفبراير.

ومن هذه الكميات كان حوالي 75 في المئة من الواردات "غير مباشرة" توصف بأنها نفط من سلطنة عمان أو الإمارات العربية المتحدة أو ماليزيا دخلت الصين في الأساس من موانئ في إقليم شاندونغ الشرقي الذي توجد فيه أغلب شركات التكرير المستقلة في الصين أو من ميناء إنجكو في إقليم لياونينغ في الشمال الشرقي.

أغلب الصفقات جرت تسويتها بالعملة الصينية أو اليورو للالتفاف على العقوبات الأميركية

أما نسبة الخمسة وعشرين في المئة الباقية من الواردات، فقد قالت ريفينيتيف إنها وصفت بأنها مشتريات رسمية للاحتياطي البترولي الاستراتيجي في الصين، إن تحتفظ بكن بمشتريات صغيرة الحجم رغم العقوبات الأميركية. وقالت إيما لي محللة تدفقات النفط الخام في ريفينيتيف "الكميات بدأت ترتفع من الربع الأخير في 2020، إن كان إقليم شاندونغ على رأس المناطق التي استقبلت الخام، وهو ما يشير إلى أن المستهلاك الأساسي له معامل تكرير مستقلة".

أسيا - عكست تحركات إيران في سوق النفط عبر تصدير الخام سرا إلى الصين والهند متغيرات جديدة حيث من المحتمل أن تؤدي عودة الإمدادات الإيرانية إلى الهند، ثالث أكبر دول العالم لاستيراد الخام، إلى تقليل الطلب على الشحنات الفورية التي ازدادت في الآونة الأخيرة.

وقال مصدر سعة مصادر بقطاع النفط وبيانات ريفينيتيف أن إيران شحنت سرا كميات قياسية من النفط الخام إلى الصين أكبر مشتري نفطها في الشهور الأخيرة، وفي الوقت نفسه، أضافت شركات تكرير حكومية هندية كميات من النفط الإيراني إلى خططها السنوية للاستيراد، مقترضة أن الولايات المتحدة ستخفف قريبا العقوبات المفروضة على المنتج العضو بأوبك.

ويسعى الرئيس الأميركي جو بايدن لإحياء المحادثات مع إيران حول الاتفاق النووي الذي انسحب منه الرئيس السابق دونالد ترامب في 2018 رغم أن العقوبات الاقتصادية القاسية لا تزال سارية وتصر طهران على رفعها قبل استئناف المفاوضات.

وقالت المصادر إن شركة النفط الوطنية الإيرانية بدأت التواصل مع زبائن في مختلف أنحاء آسيا منذ تولي بايدن منصبه، وذلك لتقييم الطلب المحتمل على نفطها وطلبت المصادر عدم الكشف عن هوياتها بسبب حساسية الأمر.

وأدت العقوبات إلى هبوط سريع في الصادرات الإيرانية إلى الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية منذ أواخر 2018. وقادت العقوبات والتخفيضات الإنتاجية التي قررها المنتجون من أعضاء مجموعة أوبك+ إلى تقلص المعروض من نفط الشرق الأوسط عالي الكبريت في آسيا أكبر أسواقه العالمية.

وتستورد آسيا أكثر من نصف احتياجاتها من النفط الخام من الشرق الأوسط.

وقال مصدر بشركة تكرير هندية "خاطبونا وقالوا إنهم ياملون في القريب العاجل في استئناف إمدادات النفط فقلنا إن شاء الله". ومن المحتمل أن تؤدي عودة الإمدادات الإيرانية إلى الهند، ثالث أكبر دول العالم لاستيراد الخام، إلى تقليل الطلب على الشحنات الفورية التي ازدادت في الآونة الأخيرة بعد أن خفض العراق الإمدادات وقلصت الكويت أجال بعض التعاقبات. وقال مسؤول حكومي إن الهند التي تضررت من الارتفاع العالمي الأخير في أسعار النفط الخام تتوقع عودة الإمدادات الإيرانية إلى السوق خلال ثلاثة أو أربعة أشهر.